وفـاء جـوهـر
دكتـورة فـي الحقـوق
أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية
و الاقتصادية و الاجتماعية بمراكش
المنسقة البيداغوجية لماستر المنازعات القانونية

النظريـة العامـة للإثبـات في القانـون المغربـي

- القواعد الكلية للإثبات في المادة المدنية
- الإثبات بالدليل الكتابي
- الإثبات بالدليل اللإلكتروني
- إقرار الخصم
- القرائن القانونية و القرائن القضائية
- شهادة الشهود
- اليمين

الطبعة الأولى 2025

الفهرس

مقدمة: 5

الفصل التمهيدي: الأحكام العامة للإثبات في المادة المدنية 9

المبحث الأول: ماهية الإثبات وأنظمته 12

المطلب الأول: مفهوم الإثبات و تمييزه عن النظم المشابهة 12

الفقرة الأولى: مفهوم الإثبات 13

الفقرة الثانية: تمييز الإثبات عن النظم المشابهة 15

أولا. تمييز شكلية الإثبات عن شكلية انعقاد التصرف 15

ثانيا - تمييز سلطة المحكمة في تقدير حجية الدليل عن سلطتها في تأويله 16

المطلب الثاني: أهمية الإثبات وأنظمته 21

الفقرة الأولى: أهمية الإثبات 22

الفقرة الثانية: أنظمة الإثبات 23

المبحث الثاني: القواعد الكلية للإثبات في المادة المدنية 24

المطلب الأول: عبء الإثبات ووسائله 25

الفقرة الأولى: عبء الإثبات 26

أولا: المدعي هو الملزم بالإثبات 26

ثانيا - لا يجوز للشخص أن يصنع دليلا لنفسه 31

ثالثا - لا يجبر الشخص على تقديم دليل ضده 32

رابعا- لا يجوز للقاضي أن يقضي بعلمه 34

الفقرة الثانية: تعدد وسائل الإثبات المعتبرة قانونا 35

أولا - تعدد الوسائل المقبولة للإثبات 35

ثانيا- حرية الإثبات كأصل والإثبات المقيد كاستثناء.....36
ثالثا- توازي الشكليات في الإثبات.....37
المطلب الثاني: محل الإثبات و طبيعة قواعده.....39
الفقرة الأولى : محل الإثبات.....40
أولا- الإثبات يرد على محل محدد و ممكن.....40
ثانيا- الوقائع الإيجابية دون الوقائع السلبية.....40
ثالثا- الإثبات يرد على الوقائع المشروعة و المنتجة في الدعوى.....41
رابعا - الإثبات يرد على العادة دون التشريع والعرف.....44
الفقرة الثانية : طبيعة قواعد الإثبات.....45
أولا- جواز اتفاق الأطراف على تقييد الإثبات دون العكس.....45
ثانيا - رقابة محكمة النقض على تطبيق الموضوع محاكم لقواعد الإثبات..46
الفصل الأول: الإثبات بالدليل الكتابي والإلكتروني.....49
الفرع الأول: الأحكام العامة للدليل الكتابي والإلكتروني.....53
المبحث الأول: أحكام الدليل الكتابي.....53
المطلب الأول: ماهية الدليل الكتابي و حجية نسخه.....54
الفقرة الأولى: تعريف وأنواع الدليل الكتابي.....55
أولا : تعريف الدليل الكتابي.....55
ثانيا: أنواع الدليل الكتابي.....56
الفقرة الثانية: حجية نسخ الوثائق المأخوذة عن أصول الوثائق الكتابية المعدة للإثبات.....63
المطلب الثاني: طبيعة الدليل الكتابي.....67
الفقرة الأولى: الكتابة المعتبرة كشكلية انعقاد واجبة للإثبات.....68
الفقرة الثانية: اشتراط الكتابة لإثبات التصرفات الرضائية.....72
المبحث الثاني: الطبيعة المزدوجة للدليل الإلكتروني بين الرسمية و العرفية.....76
المطلب الأول: ماهية و نطاق الدليل الإلكتروني.....77
الفقرة الأولى: ماهية الدليل الإلكتروني.....78

الفقرة الثانية: نطاق اعتماد الدليل الإلكتروني في الإثبات 79
المطلب الثاني: شروط و حجية الدليل الإلكتروني 81
الفقرة الأولى: شروط الدليل الإلكتروني 81
أولا- الكتابة في الوثيقة الإلكترونية 82
ثانيا- الأتمتة في الوثيقة الإلكترونية 82
ثالثا - التوقيع الإلكتروني في الوثيقة الإلكترونية 83
الفقرة الثانية: حجية الدليل الإلكتروني 85
الفرع الثاني: الأدلة الكتابية المقبولة في الإثبات 87
المبحث الأول: الأوراق الرسمية المعدة للإثبات 88
المطلب الأول: مفهوم و أنواع الورقة الرسمية المعدة للإثبات 89
الفقرة الأولى: مفهوم الورقة الرسمية المعدة للإثبات 89
الفقرة الثانية: أنواع الأوراق الرسمية 90
أولا- المحررات المنجزة من طرف الموثقين 91
ثانيا - المحررات المنجزة من طرف العدول 95
ثالثا- الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الوطنية و الأجنبية 99
المطلب الثاني: شروط وحجية الورقة الرسمية المعدة للإثبات 103
الفقرة الأولى: شروط الورقة الرسمية المعدة للإثبات 104
الفقرة الثانية: حجية الورقة الرسمية المعدة للإثبات 108
أولا - القوة الثبوتية للورقة الرسمية 108
ثانيا- الطعن في الورقة الرسمية 112
المبحث الثاني: الأوراق العرفية 115
المطلب الأول: مفهوم و أنواع الورقة الرسمية المعدة للإثبات 115
. الفقرة الأولى: مفهوم الورقة العرفية 116
الفقرة الثانية: أنواع الأوراق العرفية 117
أولا - الأوراق العرفية والأوراق العرفية المصححة الإمضاء 117
ثانيا - الأوراق العرفية و الأوراق العرفية الثابتة التاريخ 118

المطلب الثاني : شروط و حجية الورقة العرفية المعدة للإثبات 121
الفقرة الأولى: شروط الورقة العرفية المعدة للإثبات 121
الفقرة الثانية: حجية الورقة العرفية المعدة للإثبات 125
أولا - القوة الثبوتية للورقة العرفية 125
ثانيا- الطعن في الورقة العرفية 129

الفصل الثاني: الإثبات بالأدلة غير الكتابية 137

الفرع الأول: الإثبات بالإقرار والقرائن 140
المبحث الأول: الإقرار كوسيلة الإثبات 141
المطلب الأول : ماهية و شروط الإقرار 141
الفقرة الأولى: ماهية الإقرار 142
أولا: مفهوم الإقرار 142
ثانيا: أنواع الإقرار 144
الفقرة الثانية: شروط الإقرار 149
أولا - شروط أطراف و محل الإقرار 149
ثانيا -شروط مضمون الإقرار 151
المطلب الثاني: إثبات وحجية الإقرار 154
الفقرة الأولى: إثبات الإقرار 155
أولا- إثبات الإقرار القضائي 155
ثانيا- إثبات الإقرار غير القضائي 155
الفقرة الثانية: حجية الإقرار 156
أولا- حجية الإقرار بالنسبة للمقر 156
ثانيا- حجية الإقرار بالنسبة لورثة المقر 158
المبحث الثاني: الإثبات بالقرائن 158
المطلب الأول: القرائن القانونية 160
الفقرة الأولى: ماهية و طبيعة القرينة القانونية 160
الفقرة الثانية: حالات القرائن القانونية 161

ثانيا- الحالات التي ينص القانون فيها على أن الالتزام أو التحلل منه ينتج من ظروف معينة 164
ثالثا- حجية الشيء المقضي به 168
المطلب الثاني: الإثبات بالقرائن القضائية 174
الفقرة الأولى : الأحكام العامة للقرائن القضائية 175
الفقرة الثانية: تطبيقات تشريعية للقرائن القضائية 179
أولا-قرينة استرجاع وثيقة الدين كدليل على الأداء 179
ثانيا- قرينة الحيازة في المنقول كدليل على الملكية 180
ثالثا - قرينة حسن النية في التصرفات 180
رابعا- صفة البائع المحترف و الصانع كدليل على العلم بالعيب الخفي 181
خامسا - قرينة الفراش كدليل في إثبات النسب 181
سادسا- قرينة الحيازة في العقار كدليل على الملكية 182
الفرع الثاني: الإثبات بشهادة الشهود واليمين 185
المبحث الأول: الإثبات بشهادة الشهود *186*
المطلب الأول: الأحكام العامة للشهادة كوسيلة إثبات 187
الفقرة الأولى: ماهية و أنواع الشهادة 188
أولا - مفهوم و مركز الشهادة في الإثبات 188
ثانيا- أنواع الشهادة 189
الفقرة الثانية: مركز و حجية شهادة الشهود في الإثبات 194
المطلب الثاني: نطاق و شروط شهادة الشهود 200
الفقرة الأولى: نطاق أداء الشهادة 200
أولا- إثبات الوقائع المادية بشهادة الشهود 201
ثانيا- التصرفات القانونية التي لا تتجاوز النصاب المعتبر في قبول الشهادة 202
ثالثا -التصرفات التي لم يشترط القانون إفراغها في محرر كتابي 204

رابعا- قبول الشهادة استثناء لتكملة الدليل الكتابي عند وجود بداية حجة 208
خامسا- قبول الشهادة استثناء في حالات فقد الدليل الكتابي أو تعذر الحصول عليه 209
الفقرة الثانية: شروط أداء الشهادة 210
أولا- أهلية الشاهد 210
ثانيا- ألا يكون الشاهد محكوما عليه بعقوبة جنائية أو محروما قضاء من أداء الشهادة 210
ثالثا- انتفاء علاقة القرابة بين الشاهد و المشهود له 211
رابعا- انتفاء المانع من أداء الشهادة بحكم صفة أو مهنة الشاهد 213
خامسا- انتفاء الأسباب الخطيرة المؤثرة في الشهادة 214
سادسا- استيفاء اليمين القانونية من الشاهد قبل أداء الشهادة 215
المبحث الثاني: الإثبات باليمين 216
المطلب الأول: ماهية و إجراءات اليمين 216
الفقرة الأولى: مفهوم و أنواع اليمين 217
أولا - مفهوم اليمين 217
ثانيا- أنواع اليمين 218
الفقرة الثانية: الإجراءات المسطرية الخاصة باليمين 220
أولا- سلطة المحكمة و الأطراف بشأن اليمين 220
ثانيا- إصدار الحكم التمهيدي وأداء اليمين 223
المطلب الثاني: شروط و آثار اليمين 225
الفقرة الأولى: شروط إعمال اليمين 225
الفقرة الثانية: آثار أداء اليمين و النكول عليها 229

دة. وفـاء جوهـر

- أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بمراكش – جامعة القاضي عياض.
- المنسقة البيداغوجية لماستر المنازعات القانونية.
- عضوة رسمية بمختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية.
- رئيسة المرصد الدولي للدراسات والأبحاث القانونية والاجتماعية.
- مديرة المجلة المغربية للدراسات القانونية والقضائية.

إصدارات المؤلف :

- الوسيط في علاقات الشغل الفردية
- قانون الشغل بالمغرب - عقد الشغل الفردي بين النظرية والتطبيق
- المسطرة القضائية في المادة الاجتماعية
- القانون الجنائي العام
- الوجيز في النظرية العامة للقانون الجنائي
- شـرح القانـون الجنـائي العـام
- الوجيز في القانون الجنائي الخاص
- **La Théorie Général des contrats**

الثمـــن
100 درهـــم

9 789920 246415